ارتفاع الايجارات وراء ارتفاع أسعار الادوية

سلسلة الحصول على الدواء تبدأ من تجار الاستيراد وتنتهي عند الرصيف!

كربلاء - المدى
تصوير : كطران العرداوي

نقيب الصيادلة : عاقبنا المخالفين حتى باغلاق صيدلياتهم ولا يزال التفتيش مستمرا عن أية خروقات

نقيب الصيادلة حيدر مأذون

للصحة مكانة خاصة..فبدونها لا يمكن أن تكون هناك أعمال ومشاريع وتقدم وعلم وحرية وتسامح..حتى صارت الحكمة المشهورة العقل السليم في الجسم السليم هي الميزان الذي لا يختلف اثنان على دقة كفتيه..ولأنها الصحة التي تعني حاجة الإنسان الى طبيب إذا ما تعرض إلى وعكة أو مرض عضال..فإنها تصبح وبالا إذا لم تكن هناك أدوية وعلاجات تتمم عمل الطبيب فيتخلخل وضع الإنسان ويتعرض إلى انتكاسات جديدة لان هذه الأدوية مفقودة أو هي غير صالح للاستعمال.

ولان واقعنا العراقي صار أشبه بمقطوعة حزينة لموالات جنوبية تخلد الألم أكثر من الغناء من اجل الغد المشرق فان الفرق بين الواقع المعاش وبين ما يطمح إليه الإنسان من واقع الصيدلة وأدويتها مسافة طويلة من قطيعة العلاقات والتعامل الثقوي..حتى قيل إن صحتها وأدويتها بحاجة إلى من يداويها من عللها وكوادر لم تبحث عن شفرتها للتخلص من واقعها المؤلم الذي خلفته

السياسة..الصحة

والإنسان والسؤال الصعب كان السؤال عن واقع تقديم الخدمات الصحية والطبية أكثر منه سؤالا عن الأدوية التي بدونها لا يمكن للخدمة الصحية أو الطبية أن تكتمل فصار ما بين الواقع وبين الكلمات بوناً شاسعاً أفرزته سنوات الحصار ولعنة الحكم وسياسة الإهمال وقنوات القمع..السؤال الذي يبقى بحجم الأمنيات كان صعبا..لان المواطن يعرف جيدا إن كل ما يقال سيكون دفاعا عن مجهول اختفى خلف كل تلك المشاكل ولبس ثوبا فاقعا لا يصلح لأية درجة حرارة..ولان الواقع الراهن يشي بشيء من المتاجرة بكل شيء حتى عملية توفر الأدوية إن كانت عن طريق المؤسسات الرسمية أم عن طريق الاستيراد التجاري فقد أصبح للصيدليات هم آخر وهو كيف لها أن توفر أدوية صالحة وجيدة في ظل الظروف الراهنة إن كانت أمنية أو فوضوية الحدود أو غياب الرقيب الضميري أو الأخلاقي أو الوازع الديني الذي جلب أدوية مرصوفة على قارعة الطريق وهناك أدوية غير صالحة حتى في دولة المنشأ إلا إنها تدخل إلى العراق لان التاجر أراد أن يربح أكثر وفي دخيلة نفسه انه يوفر دواء رخيصا للمرضى الفقراء فضاع الجهد وازداد ألم المريض لان مفعول الدواء لم يكن بالصورة لمطلوبة إضافة إلى إن الصيدلي له معاناته الخاصة في عملية التعامل مع عدة جهات منها المذاخر التي تجلب له الأدوية من مصادرها الشركاتية أو النقابة التي لا تسد رمق حاجة عند البعض والبعض الآخر يراها حالها حال أية نقابة تمر في هذا الظرف العراقي ثالثا والمريض الذي لا يملك الثقافة الدوائية ولا يفرق بين شركة وشركة ودواء ودواء لأنه يريد ما تعود عليه أو ما وصفه له الطبيب رابعا وكذلك معاناتهم مع الأطباء الذين يتعاملون مع الصيدلي وكأنه صاحب دكان من الممكن مشاطرته ربحه إذا ما أصر على جلب الدواء من هذه الصيدلية دون تلك حتى لو كان دواء من شركة أخرى أو إصراره على دواء محدد من شركة معينة حتى لو كان هناك دواء له نفس المفعول من شركة أخرى ودولة أخرى.

حين تدخل أية صيدلية في كربلاء فان المنظر العام يوحي بتوفر الأدوية من كل الأصناف إذا جاز التعبير ولكنك تفاجأ بأن هذا الدواء مفقود لان الطبيب سجل نوعا معينا غير الانواع التي غزت صيدلياتنا من كل الدول..وأصبح الصيدلاني أمام الحاجة إلى الربح وأمام مشكلة توفر الأدوية في موقف صعب هو دائما الملام، فصار الهم هو توفر الدواء أكثر من انتقاء الدواء.

مصادر متعددة

يقول الصيدلاني علي بهاء الدين صاحب صيدلية النصر..إن الأدوية تأتي عن طريق المذاخر وهي بدورها تجلبه عن طريق شركات أدوية أو مكاتب علمية في بغداد وهناك بعض الصيدليات تقوم بتسلم الأدوية من الشركات مباشرة والبعض الأخر من مذاخر كربلاء الثلاثة وهي البسمة والصيادلة وكربلاء والشركات أيضا تتعامل مع دول محددة لديها صناعة أدوية وهذا بالتأكيد لا يعني إن الشركات الاستيرادية تتعامل مع كل الدول المنتجة بمعنى إنها متخصصة بأنواع محددة من الأدوية وهذا ينعكس بدوره على ما هو متوفر في الصيدليات وبالتالي على المريض.أما بصدد وجود أدوية رخيصة لكنها ليست ذات فائدة فهذا يرجع إلى وجود فرق كبير في دخول العوائل وهي الفقيرة بكل تأكيد وهذه الطبقة الفقيرة تبحث عن أدوية رخيصة وخاصة أدوية العلاجات الصعبة مثل التهاب المفاصل أو الحساسية المزمنة فمثلا هناك دواء(ديبومدرول) إذا كان استيراده من بلجيكا فان سعره ١٠ دولارات وإذا كان من مصر أو سوريا فسعره٢٠٠٠ دينار عراقي لذلك فالفقير يبحث عن الدواء الرخيص وهناك مشكلة أيضا إن الدواء من شركتين ذات مفعول واحد لكن الطبيب يوصف الدواء الغالي لانه جربه وعرف نتائجه أو يستخدمه للدعاية من اجل كسب عدد اكبر من المرضى لعيادته.

الدوار المزور

أما الصيدلاني ليث احمد البير صاحب صيدلية البير فقال..إن المشكلة في توفر الأدوية بما هو مطلوب توفره يعتمد على عدة نقاط منها إن الدولة سابقا كانت توفر الأدوية بنسبة ٢٥٪ للمستشفيات وكذلك توفر للمذاخر ما نسبته ٥٠٪ فيكون ما هو متوفر قد وصل إلى ٧٥٪ وهي نسبة جيدة من الاستيراد تصب في صالح المريض وهذا يعني إن الدولة كانت تحاسب أصحاب الصيدليات إذا ما باعوا الأدوية بسعر أعلى..أما الآن فان ما

الصيدلانية زينب مهدي

الصيدلاني على احمد

توفره الدولة لا يصل إلى ١٠٪ للمؤسسات الحكومية والدولة على الجانب الآخر لا تقدم أي دعم للمواطن فتبقى الحاجة إلى ما تقوم به الشركات الاستيرادية التي من بينها شركات رصينة ومسجلة ومعتمدة في وزارة الصحة وخاضعة لفحص الأدوية الدوري وكذلك توجد شركات تستورد الأدوية وهي غير مسجلة في وزارة الصحة ولا تبدو أدويتها خاضعة للفحص حتى من خلال مظهرها الخارجي وهذا يؤثر سلبيا على المواطن من ناحيتين الأولى كفاءة العلاج والثانية اقتصادية لان المواطن سيرمي نقوده في الهواء ويبقى مريضا..إن عملية دخول الدواء غير الصالح سببه إن البلد مفتوح الحدود وغير مسيطر عليها وبالتالي يتحمل المواطن تبعات ما يصل إليه من دواء لذلك على وزارة الصحة إن تكون لديها لجان فحص على المذاخر التي تشتري الدواء المهرب وهذا لا يعني إعفاء بعض الصيادلة من المسؤولية لأنهم أصحاب اختصاص ويعرفون المنتوج المزور وعليهم إلا يشتروا الدواء المهرب بل عليهم إلا يسمحوا بتداوله.وأريد إن نقول نقطة في هذا الصدد إن دور نقابة الصيادلة دور سلبي فهي لا تتعاون معنا على الرغم من إننا ندفع أعلى اشتراكات تصل إلى ٣٥ ألف دينار في حين إن النقابات والمهن المكافئة تدفع اشتراكات لا تتعدى ٥ آلاف دينار.

قوانين جديدة

في حين طالبت الصيدلانية زينب مهدي علوان مديرة صيدلية الضحى بتشريع قانون خاص يستثنى منه الصيدليات من قانون الإيجارات الحالي لأنه احد أسباب زيادة أسعار الأدوية التي هي تجارية ومستوردة وخاضعة لمضاربات السوق التجارية في عملية العرض والطلب..

يضاف إلى ذلك إن أسعار أدوية سامراء غير خاضعة للدعم من قبل الدولة وتصل إلى الصيدليات بأسعار أعلى من الأدوية المستوردة..ثم هناك نقطة مهمة تسبب في أذى المريض وهي إن بعض الأطباء وللأسف الشديد يتعاملون مع بعض الصيدليات من خلال إرسال الوصفات الطبية إلى صيدلية معينة وبشفرة خاصة بعيدة كل البعد عن مهنة الطبيب من خلال الحصول على نسبة من بيع الأدوية وبالتالي فان المريض يتحمل زيادة في سعر الوصفة التي سيزيدها الصيدلاني حتما لان للطبيب حصة في الربح

معوقات

قد لا يعرف المريض إن لكل عمل معوقات ومنها مهنة الصيدلة التي تعاني إضافة إلى اعتمادها على ما يتم استيراده من الأدوية فهي الحصول على مكان ملائم وصحي لكي تكون هناك صيدليات وهذه المعوقات كما يقول الصيادلة تؤثر على المريض بإشكال مختلفة..الصيدلاني علي احمد يقول إن من أهم المعوقات التي يمكن إن نؤشرها هي أسعار الإيجارات في المحال التي تقع وسط المدينة فقد وصل بدل الإيجار السنوي إلى ١٥ مليون دينار في حين إنها في الأحياء السكنية البعيدة لا تتجاوز ١٥٠ ألف دينار شهرياً أي بمعدل لا يتجاوز مليون أو ٨٥٠ ألف دينار سنويا وهذا فارق كبير والإيجارات في تصاعد مستمر ما دام لا قانون يحمي الصيدلي إضافة إلى ذلك وجود ضرائب لان دائرة الضريبة تعتبر الصيدلاني تاجراً والأدهى من ذلك إن أصحاب العقارات حولوا ضرائبهم على الصيدلاني مما يزيد من كاهل المريض.

وهناك مشكلة أخرى وهي اختلاف شركات الأدوية من شركة إلى أخرى وكذلك قيام بعض الصيدليات ببيع نصف ما هو مكتوب في وصفة الطبيب لغرض توضيح انه يبيع بأسعار ارخص من الصيدليات الأخرى وهذا متأت من قيام بعض الصيادلة بتشغيل عاملين من خارج الوسط الطبي وهم دخلاء وإذا ما قلت إن هناك مدرسين ومهندسين وحتى بائعي ملابس يعملون في الصيدليات..وأيضا هناك نقطة مهمة يجب أن نوضحها من خلال الصحافة وهي عدم وجود ثقافة دوائية لدى المريض الذي ما زال دون المستوى المطلوب لأنه لا يعرف ما هي حقيقة الدواء بل يعتمد على لون الدواء أو الاسم المحدد لشركة معينة بمعنى إن مريضا يكرر وصفته وكان قد اشترى دواء هنديا وبعد شهر وجد دواء سوريا له نفس المفعول لكنه يصر على اخذ الدواء الذي يريده أو إن ذات الشركة غيرت من شكل علبة الدواء فهو أيضا يرفضها ويطلب ذات اللون والشكل.

سيطرة التجار

فيما ركز الدكتور الصيدلاني صباح مهدي هادي مدير صيدلية الليث على أهمية معالجة المعوقات التي تصادف عمل الصيدلاني منها إن الأدوية لا تأتي بانسيابية جيدة إلى العراق بسبب الظرف الأمني من خارج الحدود إلى الداخل وكذلك ضرورة عودة الدولة إلى مسك زمام الأمور وان تكون هي الجهة المزودة للأدوية لان ما يحصل الآن هو سيطرة التجار على عملية استيراد الأدوية وبالتالي فان بعض الأدوية لا تكون متوفرة، أو متوفرة بأسعار عالية لأهمية المرض من مثل الأدوية السرطانية والعقم ودواء عدم تطابق الدم التي يصل بعضها بحدود ١٠٠ ألف دينار للانبولة الواحدة وكذلك هناك معاناة منها قيام بعض الصيدليات بتشغيل من هم لا يملكون العلمية الدوائية في الصيدليات وعدم تواجد الصيدلي المسؤول في صيدليته والمعالجة تكمن في تطبيق قانون نقابتي الأطباء والصيادلة بان يكتب الطبيب الاسم العلمي للدواء وليس اسم الشركة وقد غابت هذه الحالة بسبب عدم وجود رقابة حتى على الطبيب إضافة إلى عدم وجود فحص لجميع الأدوية الداخلة فهناك أدوية لها نفس القدرة العلاجية كما هو مكتوب على الغلاف ولكنها مصنعة بطريقة لا تتلاءم مع ما هو مكتوب على غلافها والضحية هو المريض..وشدد على إن هناك دولا تصنع أدوية للعراق حسب ما يطلبه المستورد أو التاجر فتصنع أدوية لها نفس أغلفة أو لون كبسولة الدواء المصنع في شركة سامراء الذي يعتبر إنتاجها جيدا وبهذا يكون هناك تزوير مع سبق الإصرار .وكذلك هناك شركات استيرادية تقوم باستيراد نوع واحد من الأدوية من عدة دول فيكون ما هو متوفر من هذا الدواء يصل إلى عشرين نوعا لرخص أسعاره وبالتالي غياب بعض الأدوية المهمة.أما أسباب ارتفاع الأسعار فمنها الإيجارات العالية وكذلك اختلاف أسعار المنشأ فتقوم المذاخر بتوزيع وجبة بأسعار رخيصة ثم لا تلبث هذه المذاخر أو لنقل المستوردين بتوزيع نفس الأدوية بأسعار أعلى في وجبة لاحقة على الرغم من ثبات سعر الدولار في السنوات السابقة

نقيب الصيادلة

في كل الأعمال والمهن توجد نقابة من اجل الدفاع عن حقوق منتسبيها وكذلك للقيام بما هو واجب عليها لضمات استمرار عملهم.ونقابة الصيادلة واحدة من النقابات التي كانت تقوم بأعمال تعتقد إنها في صالح الصيدلي وعمل الصيدليات .المدى حملت المعاناة وتوجهت بها إلى نقيب الصيادلة في كربلاء الدكتور الصيدلاني حيدر المؤذن الذي أجاب ..إن النقابة هي واحدة من منظمات المجتمع المدني واجبها مهني بحت وهو الدفاع عن حقوق الصيادلة وتنظيم العمل الصيدلاني، فتح صيدلية أو مذخر أو مكتب استيراد أدوية بالإضافة إلى حماية مهنة الصيدلة من الدخلاء وكذلك فان دور النقابة العملي يتم من خلال إقامة المؤتمرات والدورات العلمية حول آخر المستجدات في علم الصيدلة والصناعة الدوائية.ومن هذه النقطة فانه وحسب قانون مزاولة المهنة يجب أن يتواجد الصيدلاني المسؤول أو من ينوب عنه وهو صيدلاني أيضا في الصيدلية أثناء العمل ولكن هناك بكل تأكيد مساوئ وهي لا تنحصر فقط في مهنة الصيدلة بل في كل المهن الأخرى وعلى الرغم من ذلك فان هذا الأمر محصور في عدد قليل من الصيدليات ومع ذلك قامت النقابة وبالتعاون مع قسم التفتيش في دائرة الصحة بمتابعة عمل الصيدليات وملاحظة السلبيات وتوجيه العقوبات المناسبة بحق الصيدليات المخالفة وان التفتيش مستمر ولا يقتصر على وجود الصيدلي فحسب وانما يشمل أيضا نظافة المكان ومراعاة الشروط الصحية والبيئية وتوجيه الإنذارات إلى بعض الصيدليات وتم غلق إحدى الصيدليات لمخالفتها هذه الشروط. أما بالنسبة لاستيراد الأدوية فان هناك شروطا معتمدة من قبل النقابة والصحة من ضمنها شهادة المنشأ ونجاحها في التحليل لكن في الظرف الحالي يتم إدخال كميات كبيرة من الأدوية بطرق غير شرعية إلى البلد وهي خالية من هذه المواصفات وبدأنا بتشديد الرقابة على المذاخر الرئيسية المستوردة للأدوية ومطالبتها بشهادة نجاح التقييم والسيطرة وتم إنذار المذاخر التي لديها أدوية لا تحمل هذه المواصفات لكونها الجهة المخولة بالاستيراد وكذلك بإمكانها أن تشترى الدواء المهرب ليوزع على الصيدليات وقمنا بإنذارهم من مغبة الوقوع في هكذا أمر، وفي حالة التهاون في هذه المسالة سيتم غلق المذخر .إن هذا الأمر لا يتحمله الصيدلي خاصة ان عدد الصيدليات في كربلاء يبلغ ١٢٩ صيدلية كلها مجازة ولا توجد لدينا صيدليات وهمية وهذا الواقع يختلف عن بعض المحافظات وقد حصلنا على كتب شكر من الوزارة ..إن عملنا مهني ويحتاج إلى متابعة وتدقيق ولهذا فان مبلغ ٣٥ ألف دينار التي تؤخذ من الصيدلاني هي مبلغ قليل قياسا إلى الجهد والمتابعة والحفاظ على سمعته ومنع وصول الأدوية المهربة إليه وكذلك إن هذا المبلغ يصرف على المؤتمرات والندوات إضافة إلى إن النقابة تقوم بتقديم سلف إلى الصيادلة بما يعادل ٣ ملايين دينار عند حاجة الصيدلاني إلى المبلغ لإدامة عمله.ولكن ما يعيق تقدم العمل أو يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأدوية سببه ارتفاع الإيجارات في كربلاء وكذلك نوعية الأدوية المستوردة التي تفرض السعر وهناك أيضا مناشئ ذات الكلفة الواطئة إلا إنها لا تؤدي الغرض واستيرادها الخاضع للفحص سببه الواقع الاقتصادي وبالتالي تكون هناك معادلة تقول إن الإيجار العالي مع الضريبة التي تؤخذ من الصيدلاني وقلة الأدوية المعروضة وغلاءها من مناشئها ينتج أسعارا عالية مما ينعكس على المواطن بكل تأكيد.خاصة ان الدولة الآن غير مسؤولة عن تجهيز الصيدليات كما كانت سابقا حين تجهز الصيدليات بما يعادل ٤٠٪ من الأدوية ومن مناشئ جيدة وكانت هناك رقابة على الأسعار نتيجة لهذا الدعم أما الآن فان الدولة رفعت يدها وبالتالي فان الحصول على الدواء بطريقة تجارية من خلال الاستيراد ثم إلى المذاخر ثم إلى الصيدلية تؤدي بكل تأكيد إلى ارتفاع سعر الدواء يضاف إلى ذلك قلة الوعي الثقافي الدوائي لان لمواطن ما زال محكوما بنظرية شكل الدواء واسمه واسم الشركة دون أن يعرف إن هناك أدوية مطابقة لدوائه من مناشئ أخرى وبتسميات مختلفة.

بعض تجار الادوية يصنعون الادوية خارج العراق ويغلفونها باغلفة شركة سامراء للادوية

الرأي الثالث

قـوة الاقناع

لا توجد حدود لاستخدام القوة المسلحة اذا ما غاب القانون، الذي يمتلكها مهدداً باغراء استخدامها ما لم يتمتلك حصانة الحكمة ويخضع الى بنود العقد الاجتماعية في اجل صورها، تلك النصوص الحاكمة والمقرة من الجميع التي تسمى الدستور.

لذا تمنع الكيانات التي اسستها الانسانية في رحلتها الحضارية واطلق عليها تسمية (الدول) على الافراد والجماعات تشكيل منظمات مسلحة بل تحظر عليها حتى ابسط خطوط ثقافة العنف وتفرض الاكتفاء بالقوات المسلحة الرسمية، الجيش وقوى الامن الداخلي تكريسا لهذه الكيانات وانظمتها والغاء لامكانية الخضوع الى اغراء القوة والدفع باتجاه استخدامها لغرض الرأي او لتحقيق المكاسب الفردية او الفئوية على حساب المجموع، وبالتالي دفعا لامكانية نشوب حروب داخلية بين الافراد والجماعات وتمزق الكيان السياسي (الدولة).

لكننا في العراق شهدنا تشكيل العديد من المنظمات المسلحة بعد ان سقط نظام صدام وحمدنا الله انها لم تفجر فيما بينها صراعات مسلحة لهذا السبب او ذاك اما اليوم فنحن نضع ايدينا على قلوبنا ونحن نشهد حرب تفجير المقدسات وقتل المدنيين كائنا من يكون مرتكب هذه الجرائم فنحن لم نعد بذلك المستوى من السذاجة بحيث تنطلي علينا الحيلة القديمة ان الفاعل من خارج العراق.

صافي الياسري

واصحاب نظرية لبننة العراق والراغبون بابقاء العراق ارضا خرابا ولن استثني دول الجوار من هذه الجريمة والادلة قائمة ومثبتة.

فلنعلنها بصراحة ومن دون تردد نحن لا ولن نطمئن حتى تحل حلا فعليا ابسط التشكيلات المسلحة على الساحة العراقية، فثمة من يتخذ من وجودها حتى المخفي عذرا للتحرك والضرب والاغتيال هنا وهناك وبوجه طائفي كالح.

كانت خطيئة السماح بانشاء والابقاء على تلك التنظيمات المسلحة الخاصة والوقوف منها موقف المتفرج تقع على عاتق قوات الائتلاف كما دعيت آنذاك مهما كانت المبررات التي ساقتها يومها، فهي المكلفة وفق الشرعية الدولية وقراراتها بالحفاظ على امن البلد وادارته وفي غياب عسكرية منظمة رسمية خاصة بكيانه السياسي.

ولا ننطلق في حديثنا عن هذه الميليشيات (الخفية) من باب اتهام احد او التحيز لسواه وانما من باب تشخيص حقيقي لواقع الحال.

ويمكن اعتبار ما يجري على الساحة العراقية اليوم من مواجهات دموية غير معلنة حركة ترمي الى تعطيل بناء دولة المؤسسات والكيان العراقي السياسي واطالة زمن الاحتلال والانحلال ولن يستفيد من ذلك كله الا دعاة الحرب الاهلية، واصحاب نظرية لبننة العراق والراغبون بابقاء العراق ارضا خرابا ولن استثني دول الجوار من هذه الجريمة والادلة قائمة ومثبتة.

لذا فان كل القوى التي تبيح اليوم مبدأ استخدام القوة المسلحة وتعطيل العمل واقفال الدوائر الحكومية ومنع التجول ومراجعة المستشفيات واقفال المدارس والجامعات وايقاف كل نشاط اجتماعي وتحله محل مبدأ الحوار انما يضعون بيد خصومهم ذريعة قوية لاعتبارهم خارجين على القانون، ما يجر الى خسائر افدح تشمل الجميع ولا تستثني احدا.

من هذا المنطلق فان استسهال تحريك الشارع واستعراض القوة ولو بالكلمات انما يؤكد قصورا في الفهم، وعجزا عن الاقناع في الوقت الذي نسعى فيه جميعا الى تثبيت منطق جديد في بناء عراقنا الناهض، الذي يعتمد قوة الاقناع بدلا من قوة القسر ومنطق العنف والارعاب.

دراما عراقية لم تنقلها الفضائيات

منتسبو شركة المسح الجيولوجي ينقذون ذاكرة العراق الجيولوجية من اللصوص

بغداد /المدى

في تلك الليالي الحالكة من اذار ونيسان عام ٢٠٠٣ حيث سادت الظلمة وترقب الجميع لحظات السقوط لحظة بلحظة، وكانت العيون ترنو الى صباح جديد يزيح تلك الصباحات الغابرة المثقلة بالهموم والالام والاحزان.. وكان الجميع ينتظر الفرج حتى وان كان قادما على ظهر دبابة، لانهم ايقنوا ان الخلاص من الضيم لا بد له من ثمن، ما كان احد يتوقع او حتى يخطر على باله ان ثمة من ينتظر تلك اللحظات لينهب ويسلب ويسرق ويحرق ويملأ بطنه سحتا حراما من اموال الشعب. كانت لحظة الخلاص من الضيم والاضطهاد لا تعني لهذه العصبة الا لحظة انطلاق حملة منظمة لتدمير بنية الدولة ونهب اموال الشعب، وأمام هذه الهجمة الهوجاء من قبل نفر ضال، كان الخيرون يقفون جاعلين صدورهم سدا امام هذه الهجمة برغم ضعف الامكانات وقلة العدة والعدد.. لكنه الايمان الذي اعتمر قلوبهم وكان كفيلا برد هذا النفر الضال الى نحره.. وهكذا رأينا وسمعنا عن العديد من منتسبي منشآت الدولة الذين حموا هذه المنشآت مجازفين بارواحهم ومضحين بوقتهم وراحتهم ومن هذه المنشآت كانت الشركة العامة للمسح الجيولوجي والتعدين في وزارة الصناعة والمعادن، حيث تصدى رجال الشركة على مدى (٢١) يوما لاعتى عصابات وزمر السلب والنهب والتخريب التي هدفت الى جعل هذا المنشأ العام ارضا خواء وقاعا صفصفا، ٢٥ منتسبا بين جيولوجي ومديرو محاسب وسائق وحارس واداري واطفائي اصروا برغم كل ما تعرضوا له من هجمات وتهديدات واطلاق نار على الحفاظ على ما اؤتمنوا عليه، فخيبوا آمال اللصوص والسراق وخرجوا مرفوعي الرؤوس بعد ان اوفوا بالعهد وصانوا الامانة.

البداية

يروي السيد شفيق ل(المدى) يوميات اولئك الرجال وكيف دحروا ارادة الشر بالكلمات الطيبة حينا وبقوة السلاح احيانا ومرارا.

قائلا: ان افرادا معدودين من منتسبي الشركة تطوعوا لدوافع ذاتية لحماية هذا المنشأ العام وانقاذ ما يمكن انقاذه من المواقع الاخرى التي كانت تقع على اطراف بغداد.

ويضيف حيث توجد الشركة سقطت منشآت الدولة واحدة اثر الاخرى بأيدي اللصوص والمخربين ونهبت عن آخرها واحرقت، حتى مستشفى السامرائي ومختبر الصحة المركزي والمستشفى الاولمبي لم تسلم من ايدي هؤلاء ولا حتى المدارس الابتدائية، كان هؤلاء اللصوص والمخربون يأتون في موجات كالجراد وتسحق كل ما تمر عليه نهبت واحرقت (١٧) منشأة او دائرة حكومية في المنطقة الممتدة من ساحة الفردوس الى مستشفى العلوية للولادة في ٣٦ ساعة فقط.. النهب والسلب والحرق المستمر ليل نهار.. لكن لا سبيل للتراجع.. بعد ظهر يوم ٩ نيسان كنا ٧ قط موزعين على مجمعين على جانبي الشارع يضمان عشرات المكاتب والمختبرات والورش والمستودعات وعشرات السيارات الحديثة والاليات والمعدات الثقيلة والاهم من كل ذلك ارشيف الشركة الذي يعود بعضه الى نحو ٩٠ عاما ويعد الذاكرة الجيولوجية العراقية التي اذا فقدت لن تعوض.. انقضت ليلتان لم تغمض فيهما الاجفان وتداعى بعض المنتسبين من ذوي الغيرة والحرس الوطني وانظموا الينا ليصبح عددنا بعد أيام (٢٥).

عمل منظم

بعد ظهر يوم ٩ نيسان تحولت الشوارع والمباني المحيطة الى مايشبه ساحة حرب.. عصابات من عشرات المسلحين بالبنادق والقاذفات والقامات والسكاكين يجولون الشوارع بحثاً عن فرائس مستخدمين سيارات شحن او حافلات نقل الركاب ليتمكنوا من استطلاع ما وراء الاسوار.. لن ننسى صبيحة ١٠ نيسان ... مختبر الصحة المركزي ينهب ويحرق.. آخر الحراس اصيب بطلق ناري في معدته نقلناه وهو ينزف الى مستشفى ابن النفيس ..الدخان الاسود يتصاعد من مديرية الجوازات وحاكمية المخابرات والمركز القومي للحاسبات الالكترونية والمركز القومي للتطوير الاداري ووزارة الزراعة.. جثث وسيارات محطمة ومحروقة في الشوارع واثاث وحواسيب ومعدات وادوات طبية متناثرة هنا وهناك.. كان يوم ١١ نيسان الاصعب علينا فقد قضت اسراب الجراد على كل ماحولنا وبقينا لوحدنا وسط ساحة الحرب.. كانوا يستطلعون مستخدمين فتية او أطفالاً ثم يأتون بالعشرات..هاجمونا من الواجهة الامامية وتسلقوا السياج الخلفي الذي يفصل بيننا وبين المركز الثقافي النفطي..

بسبب شدة الاشتباكات وكثافة اطلاق النيران وصلت قوة من مشاة البحرية الامريكية الى الساحة المجاورة لاستطلاع الوضع ومصدر النيران..طلبوا منا عدم اطلاق النيران فوضحنا لهم اننا نحمي ممتلكات عامة وان اطلاق النيران ليس بهدف التسلية وانما لابعاد اللصوص ..صوروا الموقع واخذوا قائمة باسمائنا وقالوا لنا استمروا فيما انتم عليه ولن نتدخل .. استمر تبادل اطلاق النار حتى حلول الظلام..استثمرنا الظلام ووضعنا حواجز لقطع الطرق والمنافذ المؤدية الى منشآت الشركة..

لم تحدث الكارثة

يوم ١٣ نيسان احرق المخربون مبنى جمعية المهندسين العراقية الذي كدس فيه النظام السابق المئات من صناديق العتاد والرمانات اليدوية وعتاد القاذفات ..أسرعنا مع اهالي المنطقة لاطفاء النيران قبل ان تمتد الى أكداس العتاد... استخدمنا المياه والخرق المبللة والسجاد وأي شيء يمكن ان يفيدنا في اطفاء النيران ونجحنا في ذلك.. لقد انقذ الحي السكني من كارثة محققة لو انفجرت أكداس العتاد هذه.

شر البلية ما يحضك احياناً .. وعجبي مما تتفق عنه اذهان هؤلاء اللصوص..فعند الساعة ٨٠٠ من يوم ١٥ نيسان عادت عصابة من اللصوص بسيارة من نوع واز مكشوفة تتبعها قوة امريكية آلية كبيرة ضمت عدداً من العجلات المصفحة ودبابتين وتوقفت أمام الشركة وطوقت المبنى وترجل العشرات من العسكريين الأمريكيين حاملين أجهزة ومعدات لم نر مثيلاً لها قبلاً.. لقد ادعى هؤلاء اللصوص ان مبنى الشركة يضم اسلحة كيماوية وجرثومية وقادوا هذه القوة الكبيرة الينا بهدف اقتحام المبنى .. هدأنا الوضع وادخلنا افراداً من القوة الامريكية الى المباني والمختبرات..اخذوا عينات من الهواء والماء ومسحات من تراب الارضيات والجداران وحتى مقابض الابواب ولم يعثروا على شيء.. غادروا بعد نحو (٣) ساعات لكنهم ابقوا الطوق حول المباني بدعوى انتظار نتائج التحاليل! خابت آمال اللصوص.

مواقع أخرى

بعد ظهر يوم ١٥ نيسان بدأنا نستطلع المواقع الاخرى على اطراف بغداد ويا ليتنا ما ذهبنا مستودعات ومرآب ابو دشير كأن عصفاً ذرياً قد أصابه ..لا شيء غير بقايا السقائف المحطمة والأثاث المكسر واربعين اطارا ضخما حاول اللصوص سرقتها ولم يفلحوا فحاولوا احراقها مرات عديدة ولم يفلحوا فنقلناها على دفعات على مدى ايام ثلاثة.

استمر الوضع في الأيام اللاحقة بين هجمة وتصد وتهديد ورد ويقظة وغفوة حتى بدأت الظلمة تنقشع تدريجياً والتحق بنا زملاؤنا وهم غير مصدقين ان هذه الاماكن التي عملوا فيها سنوات طوال تقف شامخة سالمة تنتظرهم ليبدأوا من جديد ويديروا عجلة العمل والانتاج..

تلك كانت ايام وتضحيات لا تنسى لكن العبرة بالنتيجة لاشيء فقد ولا شيء سرق ولا شيء احرق وبقيت الذاكرة الجيولوجية العراقية سليمة مصانة ذخراً لنا وللأجيال القادمة..وكان لسان حال الحماة يقول "ادينا واجبنا عندما أتيحت لنا الفرصة وكنا هنا في المكان والزمان المناسبين ولا منة ولا عتب، فكلمة شكر وبعض الثناء والفرحة بالحفاظ على الصرح سليماً مصاناً وسط كل هذا الدمار والخراب اكبر من اية مكرمة".